

## قرارات رئيس مجلس الوزراء

صفحة

- قرار رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧٩ بتقرير بعض الإعفاءات الجمركية ... .. ٥٦٢
- قرار رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٧٩ بتقرير بعض الإعفاءات الجمركية ... .. ٥٦٣
- قرار رقم ٨١٣ لسنة ١٩٧٩ بالتعيين بسفر السيد الدكتور على لطفى محمود لطفى وزير المالية والمختص بالتنمية الإدارية إلى باريس وذلك لزيارة معهد التنمية الإدارية ... .. -

## مجلس الشعب

- قرار مجلس الشعب بتعديل جدول الوظائف والمرتبات الملحق بلائحة العاملين بالجهاز المركزي للحاسبات ... .. ٥٦٣

## رياسة الجمهورية

- احتفالات باستقبالات ... .. ٥٦٦
- ديوان كبير الأمتاء - منح أوسمة ... .. ٥٦٧

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٩

بشان الموافقة على الاتفاقية السياحية بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية مالي الموقعة بتاريخ ١٠/٥/١٩٧٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على الاتفاقية السياحية بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية مالي الموقعة بتاريخ ١٠/٥/١٩٧٨، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برياسة الجمهورية في ١١ ربيع الآخر سنة ١٣٩٩ (١٠ مارس سنة ١٩٧٩)

أنور السادات

## اتفاقية

بين جمهورية مصر العربية

وجمهورية مالي في مجال السياحة

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية مالي رغبة منهما في تدهيم علاقات الصداقة القائمة بينهما وإن إقامة تعاون أوثق بين الهيئات السياحية في كل من البلدين، قد توصلتا إلى الاتفاق الآتي:

(مادة أولى)

تقرر حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية مالي اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنمية التعاون بين بلديهما في مجال السياحة، وستعمل الحكومتان على إقامة علاقات سياحية لتوثيق أواصر التعاون السياحي بينهما والتي ستبورها الخطوات التالية:

(١) تقديم تسهيلات بالنسبة لإجراءات السفر بهدف تذليل المعوقات التي تحد من الحركة السياحية بين البلدين.

(٢) تشجيع تبادل الأفواج السياحية لمواطني البلدين.

تم إعداده ووقع عليه في القاهرة في (٢٢ فبراير عام ١٩٧٨ الموافق ١٥ ربيع الأول عام ١٣٩٨ هـ) من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية ولكل منهما نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية      عن حكومة جمهورية مالي  
مهندس / محب استينو      لامن كيتا  
وزير السياحة والطيران المدني      وزير التنمية الصناعية والسياحة  
محمد نسيم      مامد و تراورى  
مدير عام الدعاية بوزارة السياحة      القائم بأعمال سفارة مالي في القاهرة

### ملحق الاتفاقية

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مالي  
بشأن التعاون في المجال السياحي

تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاتها طبقاً للقواعد المنصوص عليها فيما يلي

( ١ ) تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاتها العادية مرة كل عام .

( ٢ ) تجتمع اللجنة المشتركة بالتناوب في كل من البلدين في الموعد المحدد الذي تتفق عليه السلطات السياحية الرسمية .

( ٣ ) يمكن للجنة المشتركة عقد اجتماع غير عادي، إذا تطابقت الظروف هذا وذلك باتفاق الجانبين .

( ٤ ) تعقد اللجنة المشتركة أولى اجتماعاتها بعد شهرين من تاريخ توقيع هذا الاتفاق .

### وزارة الخارجية

#### قرار

#### وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٩ بشأن الموافقة على الاتفاقية السياحية بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية مالي الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٥/١/١٩٧٨ ؛ وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٩ ؛  
قرر :

مادة وحيدة :

تشر في الجريدة الرسمية الاتفاقية السياحية بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية مالي الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٥/١/١٩٧٨ ، ويعمل بها اعتباراً من ٢٦/٦/١٩٧٩

تحريراً في ٣ شعبان سنة ١٣٩٩ ( ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٩ )

د . بطرس بطرس غالى

( ٣ ) تشجيع الرحلات للأفواج السياحية بين الدولة الثالثة طبقاً للاتفاقيات الدولية الموقعة مع كل من البلدين .

( ٤ ) تبادل الخبرات المتوفرة لدى كل من البلدين في مجالات التخطيط السياحي والصناعة الفندقية والتدريب المهني .

( ٥ ) الإعلام عن الثروات السياحية لكل من البلدين وذلك بتنظيم حملات ترويجية ودعائية وخاصة تبادل المواد الدعائية مثل الملصقات والنشرات والأفلام . الخ .

( ٦ ) المساهمة في التنمية السياحية المشتركة وذلك بتشجيع الاستثمارات .

( ٧ ) التعاون على نطاق أوسع في مجال الاتصالات والنقل .

( مادة ثانية )

تقوم جمهورية مصر العربية بتقديم المساعدة لجمهورية مالي في مجال التدريب الفني اللازم لتنشيط السياحي في حدود إمكانياتها .

( مادة ثالثة )

تم تسوية كافة النفقات السياحية الناجمة عن تنفيذ هذه الاتفاقية بين البلدين بالعملة القابلة للتحويل .

( مادة رابعة )

اتفق الطرفان على تكوين لجنة مشتركة مهيأة لدراسة وإنجاز الإجراءات اللازمة لحين تطبيق هذه الاتفاقية وتحقيق أهدافها ، على أن يكون أعضاء هذه اللجنة المشتركة من ممثلين تعيينهم حكومة كل من البلدين .

( مادة خامسة )

تعقد اللجنة المشتركة برنامجاً تنفيذياً سنوياً وتعقد اجتماعاتها طبقاً لما هو منصوص عليه في الملحق المرافق لهذه الاتفاقية .

( مادة سادسة )

ترفع اللجنة المشتركة للحكومتين القرارات والاقتراحات والتوصيات التي تقرها لاعتمادها وتنفيذها .

( مادة سابعة )

تقوم الحكومتان عن طريق الأجهزة المختصة بإعلام كل منهما الأخرى بالإجراءات التي تنفذ لاجاز القرارات والاقتراحات والتوصيات التي تقرها اللجنة المشتركة وتوافق عليها الحكومتان .

( مادة ثامنة )

مدة سريان هذا الاتفاق خمس سنوات ويسرى مفعوله بصفة مؤقتة من تاريخ التوقيع عليه وبصفة نهائية من تاريخ تبادل وثائق التصديق . ويتبدد هذا الاتفاق تلقائياً لمدة مائة أخرى ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهاء العمل به وذلك قبل ستة أشهر من تاريخ إنتهاء .